كلية الحقوق

قسم القانون العام

مباشرة الحقوق السياسية بين مقتضيات الحرية الفردية واعتبارات السلطة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

محمد حسني عوض غازي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ عمر حلمي فهمي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

المستشار.د / طه سعيد السيد (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة

أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٤٠هـ – ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث : محمد حسني عوض غازي

عنوان الرسالة : مباشرة الحقوق السياسية بين مقتضيات الحرية الفردية واعتبارات السلطة

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم : القانون العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: محمد حسني عوض غازي

عنوان الرسالة: مباشرة الحقوق السياسية بين مقتضيات الحرية الفردية واعتبارات السلطة

الدرجة العلمية : الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ عمر حلمي فهمي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

المستشار.د / طه سعيد السيد (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة

أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية ١٩)

اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
(الله جل جلاله)

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
(سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله
(أمي الغالية)

إلى سندي وقوتي وملاذي في الحياة
إلى من هم أقرب إلي من روحي
إخوتي

إلى رمز الوفاء والإخلاص والتقدير لصبرها، وتضحيتها ، ووفائها التي عاشت معي مشوار الحياة، فكانت بحق رفيقة الدرب
اعترافا بأنها خير متاع الدنيا
(زوجتي الحبيبة شريكة حياتي)

إلى زهرات عمري، وسر سعادتي، وأملي في باقي الحياة
(لي لي) و (تاليا) و (بيري)

إلى رفقاء الدرب، وشركاء الوقت
(أصدقائي الأعزاء)

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل
إليكم أهدي هذا الجهد المتواضع
الباحث

" شكر وتقدير خاص "

كل عبارات الشكر والامتنان لا يمكن أن تعبر عن مدى تقديري واحترامي وحبي لمعلمي وقدوتي ومثلي الاعلي في الحياة والذي طالما حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والنجاح

عمي الفاضل العزيز معالي العميد

الاستاذ الدكتور / طه عوض غازي

فله مني كل الاحترام والتقدير سائلا الله عز وجل أن يبقيه بابا مفتوحا لطلاب العلم وأن يرفعه في مقام الراسخين في العلم، وأن يجزيه خير الجزاء، ويبقيه سنداً وعوناً لنا دائماً وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.

شكر وتقدير

- الحمد والشكر لله أولا وأخيرا.. ومن باب قوله تعالى "ولا تنسوا الفضل بينكم"، ومن باب قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".
- أقدم شكري وثنائي الخالصين الموصولين بالتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور "**عمر حلمي فهمي**" – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس، وعميد الكلية الأسبق على قبول سيادته الإشراف على رسالتي هذه، ووضع اللبنات والقواعد الأساسية لها منذ بداية الدراسة؛ خصوصا أنه العالم المعروف بالعلم والتفاني في مجال القانون العام ؛مجال الدولة والفرد، فله مني كل الاحترام والتقدير سائلا الله عز وجل أن يبقيه بابا مفتوحا لطلاب العلم وأن يرفعه في مقام الراسخين في العلم، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.
- كما أتوجه بالعرفان والفضل لمعالي الأستاذ الدكتور "**محمد سعيد حسين أمين**"– أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس، فقد تشرفتُ بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وكان له الفضل بعد الله عز وجل في توجيهي وإرشادي من بداية هذا العمل حتى منتهاه، وما كان لهذا العمل أن يصل لما هو عليه لولا تلك التوجيهات والإرشادات التي رسمت ملامحه وعبدت طريقه، وأُشهد الله أني قد لمست حبه لدى جميع أبنائه من الطلاب لما يتصف به من غزارة العلم وعظيم الأخلاق وسعة الصدر، ولا أملك إلا التوجه للمولى القدير أن يجزيه عني وعن طلبة العلم خير الجزاء، وأن يبارك لهم في علمه وعمله، وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.
- كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "**محمد أنس قاسم جعفر**" – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف، ومحافظ بني سويف الأسبق، لتفضل سيادته برئاسة لجنة الحكم على الرسالة رغم كثرة أعبائه ومشاغله الكثيرة، فزادني شرفا ومنحني الفرصة حتى أستفيد من علمه الواسع وفكره المستفيض، والذي حاولت جاهدا أن أقتدي به خلقا وسلوكا وقيما وتواضعا قبل أن أنهل من علمه، فله مني كل الاحترام والتقدير سائلا الله عز وجل أن يبقيه بابا مفتوحا لطلاب العلم وأن يرفعه في مقام الراسخين في العلم، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية.
- ولا أنكر فضل سعادة المستشار الدكتور "**طه سعيد السيد**" – نائب رئيس مجلس الدولة المصري، الذي قبل مشكورا عضوية لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة رغم كثرة أعبائه وتعدد مسئولياته العلمية والإدارية التي يضطلع بها فكان ذلك خير تكريم لي، ووساما على صدري، أطال الله في عمره وزاده علما ورفعة، ومتعه بموفور الصحة والعافية.

الباحث

مقدمة

ليس من المبالغة القول بأن الحقوق السياسية هي أحد أهم الحقوق التي ينعم بها الإنسان، كونها تعكس النظام السياسي لأي مجتمع من المجتمعات، وبدون ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية، تصبح غيرها من الحقوق والحريات منحة من الحاكم يستردها متى شاء، ولذلك سعت الأمم إلى تكريسها في دساتيرها.

كما تعتبر حقوق الانسان بشكل عام والحقوق والحريات السياسية بشكل خاص حجر الزاوية في اقامة المجتمع المتحضر الحر، ولا شك ايضاً ان احترام هذه الحقوق ورعايتها هو عماد الاصلاح السياسي في المجتمعات الحديثة والسبيل الوحيد لخلق عالم حر ومستقر يتمتع بالأمن، من اجل ذلك حرصت المواثيق الدولية والمحلية علي ان تحتوي علي حقوق الانسان وحرياته العامة وكذلك الضمانات التي تكفلها، وكذلك حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ وحتي الدستور الحالي لسنة ٢٠١٤ علي تقرير الحقوق والحريات السياسية في صلبها.

وبلا شك ان هذا الحرص من المشرع الدستوري كان بدافع حماية الحقوق والحريات السياسية من اي مساس بها من جانب المشرع الموكل له تنظيم ممارستها، ذلك ان ورود هذه الحقوق والحريات في صلب الدستور – والذي يعتبر اسمي مراتب التشريع – من شأنه اسباغ القوة عليها ويحقق الضمان الكافي لممارستها خاصة في الفترات العصيبة التي قد تجتاح اي دولة والتي يطلق عليها الظروف الاستثنائية.

ولا شك ان اهتمام المشرع الدستوري بإفراد الحقوق والحريات السياسية بهذه المكانة لم يأت من قبيل المصادفة، بل لإدراكه اهميتها ودورها في استمرار الحياة وتقدمها حيث انها من الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في العصر الحالي.

كما ان حق المشاركة في الحياة السياسية يعد معيارا حقيقيا لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم، حيث يعبر هذا الحق عن الواجهة الحقيقية لذلك